المصدر: السفير
التاريخ : ٢٨ اكتوبر ٢٠٠٥

# لبنان وسوريا: «أزمة شرعية»

حسام عيتاني

**يضع تقريرا ديتليف ميليس وتيري رود لارسن المقدمان مؤخرا الى الامم المتحدة، لبنان وسوريا في موقعين بالغي الحساسية: يتهم التقريران حكومتي البلدين بأنهما مارستا ارهاب الدولة (اغتيال الرئيس رفيق الحريري وسلسلة الاحداث الامنية المعروفة) وقدمتا ولا تزالان، الدعم والتغطية لمنظمات تمارس الارهاب (المنظمات الفلسطينية و«حزب الله»). وان واحدة منهما (الحكومة اللبنانية) تتنازل عن جزء من سيادتها وعن حقها في احتكار العنف في الداخل وعند الحدود، تنازلا يهدد امن جيرانها.**

**خلاصة الصورة التي يرسمها توصيف كهذا ان لبنان وسوريا بلدان خارجان عن القانون والشرعية الدوليين، وانهما، على الرغم من الخلافات المستجدة بينهما، يتشاركان في تبني مواقف ملتبسة لا تصب، في الحساب الاخير، في خانة تشجيع الاستقرار والسلم الاقليميين والدوليين، اذا جرت قراءة مضمون التقريرين الاخيرين قراءة سياسية وليس قضائية.**

**واللافت للانتباه ان لبنان وسوريا ومعهما دول عربية كثيرة، تراهن منذ عقود على الشرعية الدولية بصفتها السبيل الوحيد لاستعادة الحقوق السليبة والاراضي المحتلة، بعدما تبينت استحالة الاعتماد على القوى الذاتية لتحقيق هاتين المهمتين.**

**لقد بدأ الرهان العربي المذكور في اجواء الحرب الباردة حيث كان يمكن الاعتماد على دعم الحليف السوفياتي في المحافل الدولية، وازدادت اهمية الرهان بعد**

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اختفاء الحليف هذا وبقاء العرب عراة من كل عناصر القوة في وجه عدو يزداد شراسة وغطرسة. فظهر في تلك اللحظة ان ما من غطاء دولي يمكن ان يساعد العرب في قضاياهم إلا التمسك بالشرعية الدولية.

لكن هذه الشرعية هي، بداهة، ابنة موازين القوى العالمية. والرهان عليها كحكم منزّه ومحايد، ينطوي على سذاجة بقدر انطوائه على قصر نظر. وبعد هجمات 11 ايلول وتحول الانتفاضة الفلسطينية الى حصة اسرائيل من الحرب العالمية على الارهاب، انتبهت الشرعية الدولية الى ان في الدول العربية الكثير مما يعيق طريقها.

فكيف يمكن، استنادا الى المنطق الدولي، إبقاء جبهة مزارع شبعا مفتوحة، وقد أقرت الشرعية الدولية بتمام الانسحاب الاسرائيلي وفقا للقرار 425؟ وكيف يجوز لدولة ان تسمح بانتشار عناصر مسلحة غير خاضعة لسلطتها قرب هذه الحدود بهدف تهديد الدول المجاورة؟ وما معنى السماح بوجود قواعد مسلحة على الاراضي الوطنية لتنظيمات مؤلفة من مسلحين اجانب؟ وكيف يستقيم ان يطلب لبنان اقصى درجات التعاون الدولي معه في التحقيق في جريمة اغتيال الرئيس الحريري، تنفيذا للقرار 1595، ويرفض الالتزام بتوصيات تقرير يتعلق بتنفيذ القرار 1559؟

لن يكون صعبا على أي مسؤول دولي تلقى عشرات المحاضرات في بيروت ودمشق وغيرها من عواصم العرب عن <<ازدواج المعايير الدولية>> واساءة هذه الازدواجية الى مصداقية الامم المتحدة والدول الغربية صاحبة النفوذ القوي في المنظمة الدولية، ان يرد الصاع صاعين وان يتهم لبنان وسوريا باعتماد معايير مزدوجة في خضوعهما للشرعية الدولية. أما رد المسؤول المفترض هذا على القول ان اسرائيل لم تنفذ القرارات الدولية، فبسيط للغاية: انتم واسرائيل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وافقتم على بحث هذه القرارات في عملية سلام خارج اطار الامم المتحدة أي في <<عملية السلام>> التي احتفلتم بها ايما احتفال، فتولوا اموركم بأيديكم.

بذلك، يكون اللبنانيون والسوريون قد وضعوا انفسهم خارج الشرعية الدولية مرتين: الاولى عندما وافقوا على المرجعية الاميركية لعملية السلام، والثانية عندما ظهر تلكؤهم في تطبيق قرارات الامم المتحدة الصادرة في الاعوام القليلة الماضية.

من هنا، لا يخلو من فكاهة القول ان <<تطبيق القرار 1559 شأن لبناني داخلي>>. فالمطروح ليس وتيرة الحوار بين الاطراف المعنية بالقرار المذكور، بل مجمل التزام لبنان وسوريا بالصيغة الجديدة للشرعية الدولية، <<المنحازة والمزدوجة>>، ولكن قبل هذا وذاك، تظل <<الشرعية>>. هذا لبّ الموضوع وصميمه: اين نحن من <<الشرعية>> بدرجتيها الداخلية والدولية، ان جاز توزيع الشرعية على درجات ومستويات.

صفوة القول: ان الموقف من الشرعية الدولية يجب ان يجد تفسيره في أزمة الشرعية الداخلية في سوريا ولبنان.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية